



نص الخطاب الملكي السامي الذي وجهه جلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 56 لثورة الملك والشعب والذي خصصه حفظه الله لموضوع إصلاح القضاء

نطوان 20/08/2009

الحمد لله الذي جعلنا من آل أبي طالب خير أمة أخرجت للناس، والصلوة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

شعبي العزيز،

لقد كان في صليحة أهداف ثورة الملك والشعب، استرجاع استقلال المغرب، وبناء دولة المؤسسات، القوية بسيادة القانون، وعدالة القضاء.

ومواصلة للجهد الأكبر لتحقيق هذا الهدف الأسمى، فقد ارتأينا أن نخصص خطابنا، المخلد لذكرها السادسة والخمسين، لإطلاق الإصلاح الشامل والعميق للقضاء، تعزيزا لأوراق التحديث المؤسسي والتنموي، الذي نفقده. فمنذ تولينا أمانة قيادتك، وضعنا في صلب انشغالنا إصلاح القضاء، بمنظور جديد، يشكل قضيعة مع التراكمات السلبية، للمقاريات الأحادية والجزئية. وقد أخذنا بالمنهجية التشاورية والإدماجية، التي سلكناها، بنجاعة، في القضايا الوضعية الكبرى، لبلورة إصلاح جوهري، لا يقتصر على قطاع القضاء، وإنما يمتد، بعمقه وشموليته، لنكفم العدالة. ونود الإشادة بما أبانت عنه كافة الهيآت والفعاليات المؤهلة، من تجاوب صادق، لما دعونا إليه من استشارات موسعة، وبما أثمرت من تصورات وحيمة. وحرصا على استمرار هذا النهج البناء، فإننا نعتزم إيجاد هيئة استشارية قارة، تعددية وتمثيلية، تتيح للقضاء الانفتاح على محيطه، وتشكل إطارا مؤسسيا للتفكير وتبادل الخبرات، بشأن القضايا ذات الصلة بالعدالة. وذلك في احترام لصلاحيات المؤسسات الدستورية، واستقلال السلطة القضائية، واختصاصات السلطات العمومية. وإننا نعتبر القضاء عمادا لما نحرص عليه من مساواة المواطنين أمام القانون وملاذا للإنصاف، الموكف للاستقرار الاجتماعي. بل إن قوة شرعية الدولة نفسها، وحرمة مؤسساتها من قوة العدل، الذي هو أساس الملك. لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لإصلاحه. وذلك وفق خارطة طريق واضحة في مرجعياتها، لموحدة في أهدافها، محددة في أسبقياتها، ومضبوطة في تفعيلها.



وفي صدارة المرجعيات، ثوابت الأمة، القائمة على كون القضاء من وظائف إماراة المؤمنين، وأن الملك هو المؤمن على ضمان استقلال السلطة القضائية. كما ينبغي، في هذا الصدد، الأخذ بعين الاعتبار، مختلف المقترحات والتوصيات الوصية الوحيمة، وكذا الخلاصات البناءة لمشروع وزارة العدل ولاستشارتها الموعدة، فضلا عن الالتزامات الدولية للمملكة. أما الأهداف المنشودة، فهي توكيد الثقة والمصادقية في قضاء فعال ومنصف، باعتباره حصنا منيعا لدولة الحق، وعمادا للأمن القضائي، والحكمة الجيدة، ومحفل للتنمية، وكذا تأهيله ليواكب التحولات الوصية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين. ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الاستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات استقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق، وحسن التفعيل. شعبي العزيز، مهما كانت وجهة الأهداف الاستراتيجية، التي يمتد إنجازها على المدى البعيد، فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنصور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة، وخاصة وزارة العدل، للمشروع في تفعيله، في ستة مجالات، ذات أسبقية. أولاً : دعم ضمانات الاستقلالية : وذلك بإيلاء المجلس الأعلى للقضاء المكانة الجديرة به، كمؤسسة دستورية قائمة الذات، وتخويله، حصرياً، الصلاحيات اللازمة، لتدبير المسار المهني للقضاة، وإعادة النظر في طريقة انتخابه، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية نسوية مناسبة لحضور المرأة في سلك القضاء، فضلاً عن عقلنة تسيير عمله. وفي نفس الإمكان، يجدر مراجعة النكاح الأساسي للقضاة، في اتجاه تعزيز الاحترافية، والمسؤولية والتجرد، ودينامية الترقية المهنية، وذلك في ارتباط مع إخراج القانون الأساسي لكتاب الضبط، وإعادة النظر في الإصدار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية. ثانياً : تحديث المنظومة القانونية : ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والاستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة. وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتها للتصورات، بإحداث مرصد وطني للإجرام، وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية. وبموازاة ذلك، يتعين تطوير الصرق القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصلح، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب. ثالثاً : تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، وذلك بنهج حكمة جديدة للمصالح المركزية لوزارة العدل والمحاكم، تعتمد اللاتمرکز، لتمكين المسؤولين القضائيين من



الصلاحيات اللازمة، بما في ذلك تفعيل التنقيح الدوري والخاص بكل حزم وتجرد، وكذا اعتماد خريطة وتنظيم قضائي عقلاني، مستجيب لمتطلبات الإصلاح. رابعا : تأهيل الموارد البشرية، تكويننا وأداء وتقويمنا، مع العمل على تحسين الأوضاع المادية للقضاة وموظفي العدل وإيلاء الاهتمام اللازم للجانب الاجتماعي، بتفعيل المؤسسة المحمدية، تجسيدا لرعايتنا الدائمة لأسرة القضاء. خامسا : الرفع من النجاعة القضائية، للتصدي لما يعانيه المتقاضون، من هشاشة وتعقيد وبلاء العدالة. وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المسار، والرفع من جودة الأحكام، والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، وتنفيذ الأحكام. سادسا : تخليق القضاء لتحسينه من الارتشاء واستغلال النفوذ، ليساهم بدوره في تخليق الحياة العامة، بالصرق القانونية. شعبي العزيز، إن المحك الحقيقي لهذا الإصلاح الجوهرى، لا يكمن في مجرد وضعه، وإنما في القدرة على حسن تفعيله وتغييره، وهو ما ينبغي أن يتم على صعيدين. فعلى المستوى المركزى، نؤكد أن مسؤولية تفعيل هذا الإصلاح، والإشراف عليه، منوطة بالحكومة، وخاصة وزارة العدل وذلك وفق برامج محددة في أهدافها ومراحلها، ومضبوطة في وسائل التنفيذ والمتابعة والتقويم. أما على صعيد المحاكم، فإن نجاح الإصلاح يكمل رهينا بانتهاج عدم التمركز، وتوافر الكفاءات اللازمة. ولهذه الغاية، ندعو المجلس الأعلى للقضاء، لعقد دورة خاصة، لاقتراح المسؤولين القضائيين بالمحاكم، المؤهلين للنهوض الميداني بهذا الإصلاح الحاسم. إن الأمر يتعلق بورش شاق وكهول، يتطلب تعبئة شاملة، لا تقتصر على أسرة القضاء والعدالة، وإنما تشمل كافة المؤسسات والفعاليات، بل وكل المواطنين. وإنما لنعتس الإصلاح الجوهرى للقضاء، حجر الزاوية في ترسيخ الديمقراطية والمواطنة لدى شبابنا وأجيالنا الحاضرة والصاعدة. لذا، نتكبر من الجميع الانخراط القوي في كسب هذا الرهان الحيوى، بنفس روح الثورة الدائمة للملك والشعب، على درب استكمال بناء مغرب العدالة، التي نريدها شاملة، بأبعادها القضائية والمجالية والاجتماعية. أوفياء، في ذلك، للذكرى الخالدة لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثانى، ولشهداء التحرير والوحدة، أكرم الله مثوهم. " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل صدق الله والعظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ".